College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 *Vol. (18), No.(4), (2022)*

الأَوضاعُ العامَّةُ لبلادِ الشَّامِ في أَواخرِ القرنِ السادسَ عشرَ وحتَّى مطلعِ القرنِ السابعَ عشرَ ١٥٩٦ـ١٦٣٥م

صلاح ابراهيم يوسف **أحمد محمد نوري أحمد العالم**

جامعة دهوك كلية التربية

(قدم للنشر ٢٢/٨/٢٠٢٢ قبل للنشر في ٢/١٠/٢٠٢٢)

الملخص

عانت بلاد الشام من الفوضى الإداريَّة، وعدم استقرار أَوضاعها السياسية والأَمنيَّة والاقتصادية منذ أَواخر القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن السابع عشر، وقد تحملت السلطة العثمانية قدر كبير من سوء الأَوضاع العامة هناك بسبب انشغالها بحروبها الخارجية على الجبهتين الغربية مع النمسا واسبانيا والشرقية مع الدولة الصفوية في بلاد فارس وكانت هذه المُدَّة من أشد الفترات اضطرابا في تاريخ بلاد الشام منذ السيطرة عليها عام ١٥١٦م .

يسلط الضوء في هذا البحث على طبيعة الإدارة العثمانية في بلاد الشام الَّتي انعكست على الأَوضاع العامة فيها خلال تلك المُدَّة.

الكلمات المفتاحية : الدولة العثمانية، بلاد الشام, الإدارة، الأَوضاع العامة، دمشق، حلب.



The general conditions of the Levant in the late sixteenth century until the beginning of the seventeenth century 1596–1635 AD

Salah Ibrahim Youssef **Ahmed Mohamed Nuri Ahmed**

Duhok University/College of Education

Abstract

The Levant suffered from administrative chaos and the instability of its political, security and economic conditions from the late sixteenth century until the beginning of the seventeenth century. The Ottoman authority endured a great deal of bad general conditions there because it preoccupied with its external wars on the western fronts with Austria and Spain and the eastern front with the Safavid state in Persia. This period was one of the most turbulent periods in the history of the Levant since its control in 1516 AD. The research sheds light on the nature of the Ottoman administration in the Levant, which was reflected in the general conditions there during that period.

المقدمة:

تُعَدُّ بلاد الشام بالنسبة للعثمانيين واحدة من أهم المناطق الَّتي خضعت لسلطتهم من حيث موقعها الجغرافي المطل على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وحلقة تجارية و عسكرية بين هذا الساحل و الأناضول ثم استانبول عاصمة الدولة العثمانية، كما انها نقطة تجمع رئيسية لقوافل الحج القادمة من الأناضول و شرق آسيا، لقد ادرك العثمانييون طبيعة التكوين السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي لبلاد الشام، فلم يحاولوا منذ أن خضعت لسلطتهم عام ١٥١٦م بعد معركة مرج دابق (شمال حلب) أَحداث أي تغيير على بنية هذا النظام و الذي كان قائما منذ العهد المملوكي الذي حكم البلاد (١٢٥٠-١٥١٧م), حتى انها لم تصل بقواتها إلى الكثير من مناطق بلاد الشام الجنوبية، وقد اكتفت بانتزاع ولاء رؤساء الأسر و العصبيات القبلية الحاكمة لمناطق بلاد الشام المختلفة، مع تعهدهم بإرسال مستحقات الدولة المالية بشكل دوري و منتظم، لقد تسبب اتباع العثمانيين لتلك السياسة إلى أَحداث فوضى سياسية و إداريَّة



واقتصادية في بلاد منذ أَواخر القرن السادس عشر و استمرت حتى مطلع القرن السابع عشر في فترة كانت فيها الدولة عاجزة بشكل شبه تام عن معالجة الخلل الناجم هناك بسبب انشغالها بحروبها الخارجية على الجبهتين الغربية مع أوربا و الشرقية مع الدولة الصفوية في بلاد فارس .

يسلط الضوء في هذا البحث على طبيعة الأَوضاع العامة السياسية و الإداريَّة و الاقتصادية و عسكرية في بلاد الشام الَّتي ادت إِلى أَحداث الفوضى في بلاد الشام مذ عام ١٥٩٦ وهي المُدَّة الَّتي انتقلت فيها الاضطرابات السياسية و حركات التمرد المسلحة من الأناضول إِلى بلاد الشام الَّتي استمرت حتى عام ١٦٣٥م وهو العام الذي انتها فيه عصيان الأَمير فخر الدين المعني الثاني(١٥٩١–١٦٣٥م) أَمير جبل لبنان .

التمهيد:

خضعت بلاد الشام[١] لسلطة الدولة المملوكية[٢] مدة طويلة من الزمن، امتدت ما يقارب القرنين ونصف، استطاعت خلالها أن تحقق بعض المكاسب في بلاد الشام، أَبرزها إيقاف الزحف المغولي نحو مصر، والمساعدة في إفشال الحملات الصليبية عليها[٣]، لكن أحوال بلاد الشام أخذت بالتدهور تدريجياً منذ مطلع القرن السادس عشر، إذ ظهرت أزمات سياسية واقتصادية داخلية عصفت بالدولة المملوكية، أَدت إِلى حدوث فوضى عارمة في البلاد، كان من نتائجها انهيار دولتهم على يد الدولة العثمانية الفتية، وذلك بعد معركة مرج دابق عام ١٥١٦ م، الَّتي كان من نتائجها اندحار قوات المماليك وسيطرة العثمانيين على مدن

---

(١) يطلق اسم بلاد الشام على الوحدة الطبيعية التي يعرفها الجغرافيون باسم سورية الطبيعية، وتقوم إلى الغرب من أسيا ممتدة شرقي البحر الأبيض المتوسط، من جبال طوروس شمالاً إلى صحراء سينا جنوباً، ومن الجزيرة والفرات وبادية الشام شرقا إلى البحر المتوسط غرباً، أي أن بلاد الشام تضم في نطاقها إلى جانب سورية، لبنان وشرقي الأردن وكيليكيا. حسين سلمان سليمان، عوامل إفقار بلاد الشام في العصر العثماني، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع ٣٩، (بيروت ، ١٩٨٢)، ص٦٤.

(٢) دولة المماليك الجراكسة أو (المماليك البرجية)، التي ورثت دولة المماليك البحرية في حكم بلاد الشام ومصر والحجاز ، للفترة ٦٤٨ – ٩٢٢ هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٦ م ، للمزيد ينظر: محمد أبن أبي السرور البكري الصديقي ، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية تحقيق ليلى الصباغ ، ط ١ ، (دمشق ، ١٩٩٥) ، ص ٧٤ .

(٣) ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ط١، وزارة الثقافة ، (دمشق ، ١٩٧٣)، ص ٨ .



حلب وحمص ثم دمشق، وتبعها مدن صفد ونابلس والرملة والقدس وغزة. ثم تقدم العثمانيون باتجاه مصر ، واشتبكوا مع القوات المملوكية في معركة الريدانية ، وتمكنوا من القضاء على دولة المماليك نهائياً، وذلك في ٢٢ كانون الثاني ١٥١٧ م، وبذلك يبدأ عهد جديد في تاريخ المشرق العربي، خضعت بلاد الشام فيها سيآسيا وإدارياً واقتصادياً للحكم العثماني ومعظم منطقة المشرق العربي قرابة الأربعة قرون، وما يهم البحث هنا، كيف حكمت الدولة العثمانية بلاد الشام وما هي النظم الإداريَّة الَّتي اتبعها المسؤولون العثمانيون لتثبيت دعائم سلطتهم في المنطقة[١]، لذا سنحاول استقراء طبيعة الإدارة العثمانية في بلاد الشام من خلال استعراض موجز لواقع الإدارة العثمانية عبر ما يأتي :

الأول- نظام الحكم والإدارة:

كان للدولة العثمانية أسلوبها الخاص في الحكم، الذي يعتمد بشكل أَساسي على الشريعة الإسلامية، اضافة إلى تأثير العادات والتقاليد العثمانية، والنظم الإداريَّة الاخرى الَّتي اقتبستها من الدولة الَّتي سبقت وان حكمت الأناضول مثل الدولتين البيزنطية (٣٣٠-١٤٥٣م) و السلجوقية (١٠٣٧-١١٥٧م) الَّتي تم تنظيمها بقوانين عرفت بقوانين نامة الدولة العثمانية[٢]، يعتبر السلطان العثماني الحاكم الأعلى للدولة، وله جميع سلطات الحكم والتشريع والتنفيذ والقضاء، لكنه لم يمارسها بنفسه بل فوض معظمها لغيره، وهذه الصلاحيات لم تكن مطلقة، بل كانت مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، وكان ملزماً بالخضوع لأحكام الكتاب والسنة وبحسب المذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة، والقواعد العرفية المعمول

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول الفتح العثماني للمشرق العربي ، ينظر : محمد عبد المنعم السيد الراقد، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، ط١،مؤسسة شباب الجامعة، (الإسكندرية ، ١٩٦٨) ، ص١٥٩ ؛
G.W.F. Stripling:The Ottoman turks and the Arabs 1515-1574, (philadphiia, 1942), p46
.

(٢) ومن المعروف أيضًا باسم Kanunname-i Osmani أو Kanun-i Kadim. وهي قانون العقوبات في الدولة العثمانية و القانون الذي أصدره السلطان في مجال الإدارة والمالية بشرط أن يكون متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.
Halil İnalcık, Kanunnâme, TDV İslam Ansiklopedisi, (İstanbul، 2009), Cilt 24, s s. 333-337.



بها، ولم يكن نظام الحكم العثماني نظامًا استبداديًا مطلقًا طيلة القرون الاربعة الاولى حيث لم يكن الرعايا والأرض مملوكين بالكامل للسلطان، لكن كان للدولة قوانينها الَّتي يحتكم بها الجميع(١).

بل كان نظاما يتمتع بالشرعية الَّتي يمنحها الإسلام له، وبالتالي فإن السلطة هي سلطتهم، وعليهم الالتزام بطاعتها، هنا يتضح جليا كيف استطاع السلطان كسب ولاء رعاية سواء في الأناضول او البلاد الاسلامية الاخرى الَّتي حكمها (٢)، وأول تغيير لهذا القانون حدث في الدولة العثمانية وتحديدا بعد صدور القانون الأَساسي في السنة ١٨٧٦م، والذي منح السلطة التشريعية إلى البرلمان(٣).

قسّم العثمانيون البلدان الَّتي سيطروا عليها إلى ولايات أطلقوا عليها اسم (إيالات)، وكانت كل إيالة منفصلة عن الأخرى إدارياً وقضائياً ومالياً، والإيالة هي: أكبر وحدة إداريَّة، يليها وحدات اصغر في التقسيم الإداري يطلق عليها(سنجق)، وهكذا، تتكون الإيالة من عدد من السنجق، في حين أن السنجق يتكون من عدد من الأقضية تتراوح من خمس إلى عشر أقضية(٤)، وتضم الأقضية عددًا من النواحي وهي وحدات إداريَّة اصغر وتليها القرى والضياع، ولم تكن مساحة الإيالة ثابتة، وكانت تتغير باستمرار حسب سلطة ونفوذ الوالي المعين في فيها. وقد قسّم العثمانيون بلاد الشام إلى ثلاث ولايات: ولاية دمشق ، وولاية حلب، وولاية طرابلس، وبقي هذا التقسيم قائماً حتى عام ١٦٦٠م عندما أسندت إليها ولاية صيدا (٥).

---

(١) مرادجو دوسون: نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية، ترجمة: فيصل شيخ الأرض، ط١، جامعة بيروت الأمريكية، (بيروت,١٩٤٢م)، ص ص ٦–١٠؛ حسين أوزدمير: سيادة القانون في الدولة العثمانية، مجلة حراء التركية، (إسطنبول ، ٢٠٠٨م)، ص ص ٤٨–٥١؛ أحمد آق كوندوز، الدولة العثمانية المجهولة، ط١، منشورات وقف البحوث العثمانية، (تركيا، ٢٠٠٨)، ص ص ٥٦٧–٦٠٦.

(٢) إدهم إلدم: دانيال غوفمان و بروس ماسترز: المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب، إزمير وإسطنبول، تعريب زلي ذبيان، ط١، مكتبة العبيكان، (الرياض، ٢٠٠٤م)، ص٨٦.

(٣) محمد طه حسين الحسيني، التنظيم المالي للدولة منذ صدر الإسلام حتى سقوط الدولة العثمانية، ط١، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر، (القاهرة، ٢٠١٧م)، ص١٣٧.

(4) M.Z.Bakalin،Osmani traihi dyminler،trimelri Sozlugu،Istanbul،1946،p.110.

(٥) بثينة عباس الجنابي: نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي، مجلة كلية التربية الأساسية، مج١، العدد٧١، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١١م، ص١٤٩.



اتبعت الدولة العثمانية نظام اللامركزية في الحكم حيث منحت الولاة صلاحيات واسعة في إدارة شؤون الولايات المسندة لهم شرط اداء مستحقاتها المالية للدولة فكان لكل ولاية ديوان خاص للحكم يتراسه الوالي واعضائه كل من نائب الوالي و الدفتردار ورئيس لقضاة ويكون هذا الديوان مرتبط بالديوان العام للدولة في استانبول والذي يرأسه السطان العثماني(١).

ولكل ولاية عثمانية حامية عسكرية ترسلها الدولة لغرض حماية القلاع والحصون والامن الداخلي للولاية و عادة ماتكون هذه الحامية العسكرية من جند الانكشارية وقد اندمجت هذه الحامية منذ أَواخر القرن السادس عشر بالمجتماعت الَّتي عاشوا فيها مما اضطر العثمانيون إلى إرسال حاميات اضافية من العاصمة استانبول وكانت تدعى باليرلية اي عبيد الباب وعادة ما تحدث نزاعات بين الانكشارية المحلية و اليرلية مماكان يسسبب حالة من الفوضى السياسية و الاقتصادية أثرت سلبا على حياة السكان(٢).

يعتبر الوالي هو المسؤول الأول عن الجهاز الإداري في ولايته، وهو المسؤول عن ضمان استمرار ولائها للسلطان، وضمان العدالة والأمن للمواطنين، يمارس الوالي سلطات إداريَّة وقضائية وعسكرية، ويشرف على الشؤون الإداريَّة واقطاع الأَراضي و يساعده عدد من الموظفين المرتبطين به او بالسلطة المركزية في استانبول مثل الدفتر دار و القاضي الحنفي , وقد تميزت بلاد الشام منذ أَواخر القرن السادس عشر بسرعة تبدل الولاة اذ لا يمكث الوالي في ولايته اكثر من سنة لذا كان هم البعض منهم الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب لذا انتشرت ظاهرة الرشوة الَّتي تبعها سوء الإدارة و المنافسة على السلطة مما تسبب بحدوث الفوضى و عدم الاستقرار الامني و السياسي (٣).

لم يكن في نية السلطان سليم الأول وسليمان القانوني بعد ضم البلاد العربية ولاسيَّما بلاد الشام أَحداث اية تغير في البناء الإداري والاقتصادي و الاجتماعي؛ اذ كان الهدف الأَساس بناء كيان عثماني

---

(1) Agoston، Gabor، (administration، central)، Encyclopedia of ottman Empire، p p 10–11.

(٢) أحمد صدقي شقيرات: الزعامات المحلية والعشائرية في بلاد الشام من وثيقة المهمة العثمانية(٣/٥٩)، لسنة: ٩٦٦هـ – ١٥٥٩م، ط١، المكتبة الوطنية، (الأردن، ٢٠٠٨م)، ص٩١.

(٣) أحمد السلامة القيسي: لواء الزور في الوثائق العثمانية، ج١، ط١، أطلس للنشر والتوزيع، (دمشق، ٢٠١٩م)، ص١٠٥.



مستقر دون إجراء تغيير، ولم يشجع الحكام على اتخاذ مبادرات في هذا الصدد، على الرغم من منحهم بعض الصلاحيات الواسعة، ولجأ السلطان إلى عدة طرق من أجل إيجاد توازن بين سلطات الدولة، الحاكم مثل سلطة الإنكشارية والقوات المقيمة الأخرى، على سبيل المثال، تمت التعيينات لقيادة الحاميات في دمشق وحلب وحمص من قبل باب العالي مباشرة وكان العلماء من العرب يتمتعون بصلاحيات كبيرة، وكانوا يقدمون شكاوى ضد الوالي مباشرة إلى السلطة المركزية في استانبول[١].

شمل التنظيم الإداري للسلطان سليم الاول في بلاد الشام المدن الصغيرة والقرى الكبرى، فعيّن صوباشي[٢]. ممثلاً عن السلطة العسكرية وحفظ الأمن والنظام، ، فقد أبدى عناية كبيرة في تنظيم الخدمة القضائية، فالتصق بكل (بيك وصوباشي) عينه على مدينة كبيرة أو صغيرة، وقاضيا من استانبول على المذهب السني الحنفي، ووضع جميع القضاة تحت إمرته، حيث حافظ على نظام "الحسبة "[٣]، وأوصى المحتسب والبكوات بتنفيذ أحكام القضاة وقراراتهم، فإذا كان السلطان سليم قد وضع المناصب الإداريَّة السابقة في أيدي الأتراك، فمن الطبيعي أنه أوكل الشؤون المالية إليهم ايضا[٤].

أما الولايات المرتبطة مباشرة بالعاصمة، دون أن يكون لها نظام إداري خاص بها، فقد كانت تدار من قبل حكام يعينهم السلطان بصلاحيات واسعة، وفق حكم مطلق، اعتمد الوالي في الإدارة على الخبراء الذين كانوا في الغالب من أبناء مركز الدولة وتعاونوا مع القادة الإقطاعيين، كان همه الأول استتباب

---

(١) علي حسون: الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، ط١، المكتب الاسلامي، (دمشق، ١٩٨٢م)، ص ص ٥٧-٥٩.

(٢) يطلق اسم صوباشي على رئيس المسؤولين الذين يتولون شؤون أمن المدن. والضباط الصغار في أماكن تدريب التجنيد. والأشخاص الذين قدموا الأمن في أوقات الحرب في الدولة العثمانية وجمعوا الضرائب في أوقات أخرى . سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمسطلحات العثمانية، ط١,مكتبة ملك فهد، (الرياض، ٢٠٠٠) ص١٤٥.

(٣) والحسبة في الشريعة الإسلامية: إزالةُ المنكر إذا ظهر فعله، والأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ويمثل نظام الحسبة بذلك نظاماً رقابياً يتكامل مع النظام الاجتماعي والسياسي في المجتمع الإسلامي. محمد إبراهيم عبد الجنابي: نظام الحسبة في الدولة الاسلامية، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج٢٠، العدد ٣، جامعة تكريت – كلية التربية، ٢٠١٣،ص ص٢٣٣-٢٣٤.

(٤) طارق أحمد قاسم: تاريخ إقليم الخروب السياسي والاقتصادى والاجتماعي خلال عهد العثماني، ط١، مكتبة فلسطين، (لبنان، ٢٠٠٧م)، ص٦٨.



الأمن والطمأنينة، وتأمين الطاعة لجلالة السلطان، وتحصيل الضرائب، الَّتي يرسل منها المبلغ المفروض إلى العاصمة، وينفق الباقي في مصلحة الإدارة المحلية، سواء عسكري أو مدني(١).

من الناحية الإداريَّة كانت البلاد الشام عندما دخلها السلطان سليم الأول عام ١٥١٦ م، أبقى التقسيمات الإداريَّة فيها كما كانت في عهد المماليك، وعيّن (جانبردي الغزالي) (٢). نائباً لدمشق(١٥١٧-١٥٢١)، لكن بعد تمرد فاشل لجانبردي شرع السلطان سليمان القانوني في إنشاء نظام جديد لإدارة بلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات تضم ٢٥٦١ مقاطعة، كل منها

١- إيالة الشام (سوريا) ومركزها دمشق وقسمت ولاية الشام إلى السناجق التالية: دمشق، القدس، غزة، عجلون، صفد، صيدا، بيروت، الكرك، الشوبك.

٢- إيالة حلب ومركزها حلب وضمت الألوية التالية: حلب، إدنة (أضنة)، باليس، بيره جك، عزيز (أعزاز)، كليس، (معرة النعمان).

٣- إيالة طرابلس مركزها طرابلس وقسمت ولاية الشام إلى السناجق التالية: طرابلس حمص، حماه، السلمية، جبلة.

تُعَدُّ ولاية دمشق مركزًا مهمًا للولايات الثلاث نظرًا لموقعها وقدسيتها لدى العثمانيين، باعتبارها مركزًا لتجمع وانطلاق قافلة الحج الشامية، وكان حاكمها يتمتع بأسبقية إداريَّة على باقي ولايات الشام، تضم كل ولاية وحدات إداريَّة أصغر تسمى سناجق (الألوية) يديرها سنجق بكي (أَمير اللواء ونائب الوالي)(٣).

---

(١) يوسف الحكيم: سورية والعهد العثماني، ط٤، دار النهار للنشر، (بيروت، ١٩٩١م)، ص١٥.

(٢) جان بردي الغزالي(١٥١٨-١٥٢١) وهو أول على دمشق في ظل الدولة العثمانية ، اعلن تمرده في عهد سليمان القانوني سنة ١٥٢١م . اسامة محمد بو نحل: جانبرد الغزالي المملوكي والدولة العثماني، مجلة جامعة الابحاث للعلوم الانسانية، مج ١٧، العدد ١، جامعة الازهر، غزة، ٢٠٠٣م؛ ؛ أحمد إيبش، تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني ١٥٢٠-١٥٤٤م، ط١،أبوضبي للثقافة والتراث، (الإمارات، ٢٠١٠م)، ص ص١٨-٢٢.

(٣) عبدالعزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، تقديم أحمد عزت عبدالكريم، ط١، دار المعارف، (القاهرة، ١٩٦٩ م)، ص ص ٦١-٦٣؛ يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، المصدر السابق، ص١٦؛ أحمد إيبش: المصدر السابق، ص ص ٢١-٢٤؛ فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني: ط١، دار المدار الإسلامي، (طرابلس، ٢٠٠٣م)، ص ص ١٩١-١٩٢.



واستمرّ هذا الوضع حتى عام ١٦٦٠م عندما تم إنشاء إيالة صيدا بعد سلخ أجزاء من إياليتي طرابلس ودمشق [١].

ثانيا–الجانب الاقتصادية:

كانت بلاد الشام مركزًا اقتصاديًا مهمًا للإمبراطورية العثمانية بفضل موانئها التجارية المفتوحة مع أوروبا وأَراضيها الخصبة الصالحة لزراعة العديد من المحاصيل، وهي أيضًا جسر تجاري يربط بين أوروبا وبلاد فارس والهند، وكانت الأَراضي الزراعية في بلاد الشام تدار بنظام الالتزام[٢]،وقد عاد الانتعاش الاقتصادي النسبي، مرة أخرى إلى بلاد الشام بعد سيطرة العثمانيين عليها، حيث أعيد بناء موانئ الساحل الشامي، بعد أن اضطر المماليك، إلى تخريبها حتى لا يعود الصليبيون لقتالهم، وجعلوا منها نقاط الارتكاز عسكرية و تجارية [٣].

---

(١) حسن علي عبدالله و بان راوي شلتاخ: التقسيمات الإدارية لولاية حلب ١٨٦٦–١٩١٨م، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج٥، العدد١، جامعة القادسية، ، ص٦٣.

(٢) النظام الإلتزام: هو نظام يقضي بدفع الملتزم مبلغاً معيناً من المال للدولة، يعود العمل لأول مرة بهذا النظام إلى عهد السلطان محمد الفاتح، ولم يتبع بانتظام قبل العهد سليمان القانوني، وقد شهد توسعا ملحوظا في الاستعمال في عهد مراد الثالث، ولكنه بلغ الأوج في نهاية القرن السابع عشر بطتبيق نظام المالكانة وهو تلزيم الضرائب لفترة قصيرة بسبب استئناف موارد الفلاح الاقتصادية وشكل الملتزمون في عهد العثمانى الأول واسطة بين المكلفين من الأهالي وبين الدولة، وبذلك أصبحت الدولة لا تتعامل مباشرة مع الفلاحين بل تبيع الالتزامات للملتزمين في العاصمة، ونصف الثاني من القرن ١٨م ازدادت سطوة الملتزمين، وكانت الدولة لا تتدخل بين الفلاح والأرض، ومنحتهم الأراضي مجاناً وكانت تسما هذا الأراضي بـ"الاراضي الاوسية".انظر:عوض:الإدارة العثمانيةفي ولاية سورية ١٨٦٤–١٩١٤م، المصدر السابق، ص١٨٢؛ أ. ن بولياك،الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف كريم، ط١،منشورات دار المكشوف، (بيروت ، ١٩٤٨م)، ص١٤٢–١٤٣؛ عماد أحمد الجواهري: الأوضاع الإقطاعية في فلسطين في العصر الحديث، ط١، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد ، ١٩٨٣)، ص٦٠ .

(٣) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ج١، ط١، دار الفكر، (القاهرة، ١٩٩٣م)، ص٥٣٥؛ أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، ط١، دار الفكر، (القاهرة، ١٩٩١م)، ص١٦٥.



أما بالنسبة للنشاط التجاري، فإن موقع بلاد الشام والوسط بين آسيا وأفريقيا، وقربها من أوروبا على الساحل المقابل جعلها مركزًا للتبادل، وتميزت بلاد الشام بنشاطها التجاري، احتفظ تجار مدينة حلب بمراكزهم التجارية و افتتحت وكالات تجارية في المدن الأوروبية[١].

رحب اهالي بلاد الشام بالعثمانيين و فتحو ابواب مدنهم للسلطة الجديدة ، وقد انعكس هذا بشكل إيجابي على حركة التجارة، فنمت الأسواق وتطورت، وتوسعت التبادلات التجارية في جميع أنحاء الدولة وازدادت أهميتها، بالإضافة إِلى أن الأسواق هي حجر الزاوية في الحياة الاقتصادية، فقد ازدهرت عملية بنائها، وبسبب احتلال حلب موقعًا استراتيجيًا وهامًا في وسط طرق التجارة العالمية في ذلك الوقت، مما أدى إِلى نمو دورها التجاري وثراء أسواقها[٢].

تبرز أهمية المكانة التجارية لدمشق بفضل ومقعها على طرق القوافل التجارية و كونها مركز تجمع قافلة الحج الشامي اضافة إِلى وجود التجار المسلمين و الاوربيين ماساهم في انتعاش المدينة اقتصاديا طوال القرنين السادس عشر و السابع عشر , حافظت بلاد الشام في العهد العثماني على أهميتها التجارية الَّتي اشتهرت بها في العصر المملوكي، وأصبحت من أهم المراكز التجارية العالمية في الشرق، بعد إبرام الدول الغربية المعهادات التجارية مع الدولة العثمانية، أقامت هذه الدول مراكز تجارية وقنصليات في حلب و دمشق، أنشأت فرنسا قنصليتها عام ١٥٦٢ م، وانجلترا عام ١٥٨٣ م، وهولندا عام ١٦١٣ م، وسادت منافسة تجارية شديدة بين هذه الدول استمرت طوال القرن السابع عشر[٣].

---

(١) كاظم حسن جاسم الأسدي: مدحت باشا والياً لسوريا، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج٧، عدد٢، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩م، ص٢٨٦.

(٢) نايف سعيد الجباعي و كامليان شكيب أبو جبل: أسواق حلب في العصر العثماني ١٥١٦–١٩١٨م، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، مج٣، العدد٦، جامعة دمشق، ٢٠١٦م، ص٦٠.

(٣) فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني– أواسط القرن التاسع عشر)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٧م)، ص١٨٥.



لم يدم ذلك طويلا فقد أدت الظروف الاقتصادية في أَواخر القرن السادس عشر السيئة إِلى ظهور أزمات مالية ونقدية حادة في الدولة العثمانية، بدأت في منتصف القرن السادس عشر، وتطورت واشتدت في القرون اللاحقة وانعكست تدريجيا على بلد الشام(١).

كما أن الزيادة السكانية الَّتي عرفت معدلاتها منذ القرن السادس عشر، جلبت معها مشاكل خطيرة، ووجد الشباب المحروم من الأرض طريقهم إِلى العمل المنتظم كجنود وحراس في دوائر البكوات والباشوات والقصور، أدت الحرب الَّتي شنتها الدولة مع النمسا بشكل خاص إِلى زيادة عدد الإنكشاريين وغيرهم ممن كانوا قادرين على حمل البنادق، وقد حققت العصبيات الاقطاعية في بلاد الشام ثروات كبيرة، حدا بهم إِلى التنافس للحصول على مزيد من الثروات، من ناحية أخرى ظهر نوع من الجنود يحملون بنادق كانوا يعملون في دوائر البكوات والباشوات و الاقطاعيين، وكان للعديد منهم طموحات سياسية كبيرة بالانفصال عن جسد الدولة العثمانية وتشكيل دولة مستقلة أو شبه مستقلة مناطق الحكم، خاصة وأن الدولة كانت منشغلة بحروبها الخارجية على الجبهتين الغربية والشرقية ومشاكلها الداخلية، وقد اتسمت تلك المُدَّة بكثرة الاضطرابات الداخلية، فقد اندلعت الكثير من الحركات ضد الدولة العثمانية ، كما انتشرت العصابات وقطاع الطرق، وهذه الاضطرابات كان لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العثماني، أما حركات التمرد والانفصال فهي تخلق بيئة اقتصادية مضطربة تتعطل بسببها الأنشطة الاقتصادية، كما كلفت الخزينة المركزية مبالغ طائلة في تجريد الحملات العسكرية لاخضاعها، هذه الأموال كان يمكن استخدامها في الجانب الآخر (٢).

---

(١) قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط١، مركز دراسات الإسلام والعالم تامبيا، (فلوريدا– الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٤م)، ص٣٣.

(2) Halil Inalcik، "Military and Fiscal Transformation Empire 1600–1700"، AO، VI (1980)، pp. 283–337؛

معاذ محمد عبدالقادر عابدين: التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، (الأردن، ٢٠١٧م)، ص ٣٨.



كان التنافس السياسي و الاقتصادي بين الدولة العثمانية و الصفوية على اوجه اذ حاول الشاه عباس الاول(١٥٨٨-١٦٢٩م) (١). إقناع التجار الأوروبيين بنقل تجارتهم إِلى مضيق هرمز بدلاً من حلب الَّتي كانت من أهم المراكز التجارية للتجارة العثمانية، لتحويل مسار التجارة عن الأَراضي العثمانية، وحرمان الدولة العثمانية من الواردات، الَّتي كانت تجنيها من الرسوم الجمركية على الحرير البلاد فارسي، واتبع سياسة الحصار الاقتصادي على الدولة العثمانية (٢).

بدأت تجارة التوابل "الغنية" في العودة بحلول القرن السادس عشر إِلى شرق البحر الأبيض المتوسط، مع ما يصفه بروديل بأنه "إحياء التجارة الشرقية في البحر الأبيض المتوسط". عادت التجارة إِلى حد أو آخر إِلى القاعدة القديمة، أرسلت آسيا منتجاتها، مثل: البهارات والفلفل ومواد الصباغة والصودا والأدوية ورزم الحرير والقطن والصوف، يشير بروديل هنا على وجه الخصوص إِلى تصدير الأقمشة القطنية من منطقة حلب، الَّتي لم تكن مختلفة عن تلك الموجودة في الهند، مقابل تصدير أوروبا للمنسوجات عالية الجودة والعملات الفضية الَّتي كانت الدول المستوردة تستخدمها لصهر عملاتها، لذلك أن شرق البحر الأبيض المتوسط أفسح المجال لجميع التجار الغربيين لمزاولة اعمالهم في بلاد الشام ما انعكس بشكل ايجابي على النشاط التجاري فيها (٣).

---

(١) الشاه عباس الأول كان الشاه الأكثر قوة من سلالة الصفويين. كان يعرف أيضاً باسم عباس الأكبر (بالفارسية: شاه عباس بزرگ)، عين حاكماً على خراسان، في عام ١٥٨١، أصبح شاه بلاد فارس في بداية شهر تموز عام ١٥٨٨، بعدما تمرد على أبيه الشاه محمد خدا بنده وسجنه، واستمر في منصبه حتى عام ١٦٢٦م. حسن كريم الجاف: الوجيز في تاريخ إيران دراسة في التاريخ السياسي من ظهور الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية، ج٣، ط١، دار ئاراس للطباعة والنشر، (أربيل، ٢٠٠٨م)، ص ص٣٩-٥١؛ شاهين مكاريوس: تاريخ بلاد فارس، ط١، دار الافاق العربية، (القاهرة، ٢٠٠٣م)، ص ص١٥١-١٥٧؛ ئيبراهيم خةليل ئةحمةد و خةليل عةلي مراد: ميَذووى ئيَران و توركيا، وةرطيَرِ بةهادين جةلال مستةفا(مترجم الى اللغة الكردية)، ض١، ضاثخانةى رِؤذهةلات، (هةوليَر، ٢٠١١م)، ل ل٢٥-٣٤.

(٢) محمد جمال باروت: الصراع العثماني – الصفوي وآثاره في الشيعية في شمال بلاد الشام، ط١، المركز العربي للأبحاث،(بيروت، ٢٠١٨م)، ص٢٠٤.

(٣) فرنان برودل: هوية فرنسا الناس والأشياء، ترجمة بشير السباعي، ط١، المشروع القومي للترجمة، (القاهرة، ٢٠٠٠م)، ص ص٣٥٨-٣٥٩.



نمت المراكز الاقتصادية للمدن الشامية في دمشق وحلب، ففي حلب بدا النمو على أَساس تنظيمي، بشكل فاق دمشق فقد قام الباشوات المتعاقبون في حلب في القرن السادس ببعض الاعمال العمرانية و التجارية، لذا، تضاعفت مساحة حلب وتوسعت – على أَساس تنظيمي – إِلى الجنوب من الخط الرئيسي للأسواق، ظهر هذا النمو العمراني بشكل منهجي في المخطط التنظيمي العام للمدينة، ولعل أحد أسباب ذلك هو الطبيعة المنتظمة للشوارع في وسط مدينة حلب، بعد ذلك قاموا ببناء الاسواق و المنشآت الوقفية لذا ازدهرت الحركة التجارية و الاقتصادية فيها بشكل ملموس عن باقي المدن الشامية[١].

ثالث– الجانب العسكري:

لم يكن الجيش بعيدًا عن الإصلاحات الَّتي نفذتها الدولة العثمانية، قبل ذلك التاريخ كان هناك نظام يسمى: (تنظيم الحامية) أو كما كان يسمى (الإنكشارية)، وكان جوهر الإصلاح يكمن في تدريب العسكريين (الضباط على وجه الخصوص) في كلا فئتي التدريب والتعليم، لأنهم يمثلون جزءاً مهماً من الهيكل الأعلى للدولة[٢]، وكان معظمهم من العثمانيين بالنسبة للفرسان السباهية ، حيث لم يُسمح لأشخاص آخرين من جنسيات أخرى في الدولة العثمانية بالانضمام إِلى الجيش، ولكن تم الاستغناء عن هذا الحكم، في فترة متأخرة من عمر الدولة، خاصة بعد توسعها الجغرافي، مما أدى إِلى توسع قوام المؤسسة العسكرية، ثم سمح لأفراد من جنسيات أخرى بالانتماء إليها، بشرط عدم السماح لهم بأداء خدمتهم في مناطق إقامتهم، علما أنهم انفصلوا عن حياتهم الأصلية، وكان الإنكشاري هو النموذج المثالي لنظام الحامية[٣].

---

(١) أندري ريموند: العواصم العربية عمارتها وعمرانها في الفترة العثمانية، ترجمة قاسم طوير، ط١، دار المجد، (دمشق، ١٩٨٦م)، ص ص٣٧–٤٠.

(٢) عقيل الناصري: الجيش والسلطة في العراق الملكي(١٩٢١–١٩٥٨م)، ط١، دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة، (دمشق، ٢٠٠٠م)، ص٤٣.

(٣) أحمد آق كوندز و سعيد أوز تورك: الدولة العثمانية المجهولة، ط١، وقف البحوث العثمانية، (اسطنبول, ٢٠٠٨)، ص ص٤٥–٤٧.



بنيت الخانات لأغراض عسكرية، ومعظمها بني على طرق بين المدن. وقد تم تزويدها بالأبراج والأهداف والتحصينات اللازمة، مع وجود حراس لحمايتها، لأنها على طرق مهجورة، إذا كانت خارج المدن، أما الخانات داخل المدن فقد اقتصر التمركز العسكري فيها على الحراس فقط لأنهم أكثر من خانات الطرق، تم أيضًا بناء الصناديق المجهزة بأعمدة بريدية بأبراج إشارة تستخدم المشاعل للإشارة إلى شيء متفق عليه مسبقًا، مثل وصول قوات الجيش أو اقتراب العدو أو التعرض للهجوم، كانت المهمة الأَساسية هي إِرسال رسائل سياسية وعسكرية مهمة يجمعها أتباع الدولة من تجار، وموظفين، وجواسيس، وغيرهم، توجد في الخانات الَّتي جمعت الكثير من الناس الذين عبروا الطرقات وتحدثوا عن ملاحظاتهم خلال رحلتهم، وبسهولة المعلومات الَّتي تتقاطع مع معلومات السلطات[١].

اهتمت الدولة العثمانية ببلاد الشام ولا سيما حلب ودمشق لموقعها الجغرافي لا سيما في النواحي العسكرية والتجارية، حيث كانت نقطة تقاطع طرق بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وكانت قاعدة عسكرية ومحطة للجيش المتجه إِلى بلاد فارس العدو التقليدي للإمبراطورية العثمانية، كما شاركت قوات من إيالات حلب في حملات السلطان العسكرية إِلى جانب قوات الإيالات المجاورة، تحت قيادة البكلربكي، الذي يجمع تحت رايته رؤساء وأمراء وأرباب الَّتيما، أي السباهية، كانت إيالات حلب من الولايات الَّتي استخدمتها الدولة لتجهيز الولايات المختلفة برماة (محاربين) لاستخدامهم في إرساء الأمن والنظام فيها[٢].

كان الإنكشاريون العمود الفقري القوي للإمبراطورية العثمانية في الحروب وفي حفظ الأمن بالولايات، وتقوى السلاطين الإنكشارية في بلاد الشام بعد ثورة الغزالي، حيث أرسلوا ألفاً منهم إِلى دمشق، لكن الإنكشارية اختلفوا في أمرهم في المدن الرئيسية (مراكز ولايات الشام) كما كان وضعهم الفساد في الدولة غيّر نظامهم وجشع المسلمين الأحرار للتجنيد في صفوفهم للتمتع بامتيازاتهم. تم إهمال نظام

---

(١) غدير أبو خليل: التطور التاريخي لأهم خانات مدينة دمشق وتوابعها خلال الحكم العثماني ١٦٠٣ و ١٧٨٩ م " دراسة سياسية – اقتصادية – اجتماعية – ثقافية "، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأداب، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٦م، ص٦٤.

(٢) فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي ، المصدر السابق، ص ص١٨٤-١٨٥.



الدوشرمة[١]. (طريقة الحصول على الإنكشاريين عندما كانوا صغاراً مسيحيين من الدولة في أوروبا على وجه الخصوص) تدريجيًا حتى تم إبطالها في حوالي منتصف القرن السابع عشر وازداد تمرد الإنكشاريين بعد انضمام السكان المحليين إلى صفوفهم، ولم تختلف بلاد الشام عن الولايات العثمانية الأخرى. في دمشق ازداد ارتباط الإنكشارية بالسكان المحليين مما أدى إلى ترابط المصالح، وكان للإنكشاريين دور في زعزعت الاستقرار في حلب عندما كانوا يرسلون من دمشق للقضاء على حركات التمرد فيها[٢].

كانت بلاد الشام في أَواخر القرن السادس عشر ساحة للاضطرابات و حركات التمرد بسبب ضعف الإدارة المركزي و انشغالها بالحروب الخارجة وكذلك التنافس بين الولاة و بينهم و بين اصحاب الاقطاعات مما فسح المجال لاستخدامهم اصناف متعددة من الجند المرتزقة المنشرة في بلاد الشام، وينقسم الجيش العثماني في بلاد الشام إلى ثلاثة أقسام: الإنكشارية المحلية، والقبوقولي وهما فرقتان قويتان رسميتان، والقسم الثالث هو الحرس الخاص للولاة ،وهم جند مرتزقة خليط من عدة اجناس وكانت العداوات متأصلة بينهم. ولهذا كانت الفتنة تنهض على الدوام، ووقع تبعاتها على الأهالي، فسفكت دماؤهم، ونهبت أموالهم، وأغلقت محالهم، وتوقفت المحال التجارية، لا سيما في المدن مثل دمشق وحلب [٣].وينقسم هولاء إلى عدة فرق :

---

(١)كانت الدوشيرمة (باللغة التركية العثمانية: دوشيرمه، باللغة التركية: devşirme وتترجم عادة «ضريبة الطفل» أو «ضريبة الدم» إحدى الممارسات التي تقوم بها الإمبراطورية العثمانية، وتتمثل بتجنيدها لأطفال الرعايا المسيحيين في البلقان، وتدريبهم للعمل كعساكر وموظفي ديوان. أخذ الجنود العثمانيون الأولاد المسيحيين، الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ٢٠ عامًا، من شرق وجنوب شرق أوروبا بعيدًا عن عائلاتهم ونقلوهم إلى اسطنبول.

Ingvar Svanberg and David Westerlund, Islam Outside the Arab World, Routledge, 1999, p. 140; James L. Gelvin: The Modern Middle East A History, Oxford University Press ,ISBN 978-0-19-021886- 7(2016),p. 80

(٢) نقولا زيادة: الفتح العثماني لبلاد الشام وآثاره المباشرة، مجلة بحوث ومقالات، مج١١، عدد٤٤، دار الإجهاد للأبحاث والترجمة والنشر، (لبنان، ١٩٩٩)، ص٢١.

(٣) محمد كرد علي: خطط الشام، ج٣، ط٣، مؤسسة العلمي للمطبوعات (بيروت، ١٩٨٣م)، ص٣.



١ . السكبان:

وهو من أقدم أنواع الجنود في الدولة العثمانية، تم استخدامهم في حروبها إلى جانب قوات الفرسان السباهية قبل تشكيل قوات المشاة النظامية في زمن الغازي أورخان (١٣٢٤-١٣٦٢ م)، ثم أصبح يستخدمون كقوات مرتزقة من قبل الحكام المحليين في كل من الأناضول وبلاد الشام، عُرِفوا بسمعتهم السيئة، بسبب تمردهم ونهب المدن الَّتي دخلوها، والتسمية فارسية الاصل وتعني مربي الكلاب أو صاحب الكلاب بنسبة للكلاب الَّتي كانت ترافقهم باستمرار، شكل هؤلاء القوات الخاصة للولاة ومعظمهم من أهالي القرى في الأناضول الذين تركوا قراهم وأَراضيهم وقدموا خدماتهم للولاة واصحاب الاقطاعات في بلاد الشام، وكانت لهم اليد الطولا في معظم حركات التمرد الَّتي قامت ضد الدولة العثمانية في بلاد الشام [١].

صنف من الجنود العاملين في الجيش العثماني، وقد تشكلت تلك الفئة لأول مرة في عهد السلطان مراد الأول (١٣٦٠-١٣٨٩م)، وكانت مهمتهم في بداية الأمر الانشغال بتربية كلاب الصيد ورعايتها، ولا سيما الكلاب من نوع الـ (تازى) و (زاغار)، ومصاحبة السلطان في رحلاته لمارسة رياضة الصيد . فقد ورد في كثير من المصادر التاريخية أن الآلاف من السكبانية كانوا يصاحبون السلطان بايزيد(١٣٨٩-١٤٠٢) الصاعقة في رحلات الصيد. وقد استمرت أورطات السكبانية زمناً طويلاً تمارس نشاطها منفصلة عن أوجاق الإنكشارية[٢].

٢ . الدلاتية:

---

(١) خليل علي مراد: العراق في العهد العثماني الثاني (١٦٣٨-١٧٥٠م) دراسات في الإدارة العثمانية والحياة الاقتصادية، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٢)صالح سعداوي صالح: مصطلحات التاريخ العثماني، ج٢، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض، ٢٠١٦م)، ص ٧٢٥.



كلمة "دالاتي"، مشتقة من الأصل التركي" DELI " الَّتي تعني طائش أو مجنون أو المتهور ، وقد استخدم مجموعة منهم لأول مرة من قبل حاكم الأناضول في بداية القرن السابع عشر الميلادي ، وأصولهم كانت من اهالي الأناضول والكروات والبوسنيين والصرب، وكان زعيمهم يُعرف بـ "دالي باشي"(١).

انتقلو إِلى بلاد الشام خلال تلك المُدَّة و قائدهم الأعلى معروف باسم "دالي باشي"، حيث انتشروا في أنحاء دمشق، وكان لديهم خان خاص فيه يعرف بخان الدالاتية، شاع استخدامهم من قبل ولاة دمشق المحليين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهم من الفرسان، وكان لكل والي تقريبا مجموعة من هؤلاء الفرسان المتمرسين في القتال وتم تقسيمهم إِلى مجموعات تسمى كل واحدة منهم بـ "البيرق" وكان عدد أفراد كل بيرق (١٠٠) فارس أو أكثر، وكان لهم ضابط اسمه ديلي باشي، وكانت رتبته مساوية لرتبة (يوزباشي) (٢).

اعتمد عليهم الحكام الولايات في حروبهم ضد المتمردين، وقطاع الطرق، وفي قتال القوات المرتزقة الاخرى مثل: (اليرلية)، كذلك في حماية قافلة الحج الشامية. ولم يكونوا على علاقة جيدة مع بقية طوائف الجنود. ودارت بينهم مواجهات عديدة خاصة في ولاية دمشق(٣).

كانت لقوات الدالاتية طقوس معينة أثناء انتماء احد إِلى الصنف، حيث يجب على الدلي بعد التطوع أن يجتاز امتحاناً أمام الدلي يثبت فيه كفاءته، ثم يصدر بعض المراسيم ويدعو إِلى الخدمة

---

(١) يوسف جميل نعيسة: مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين ١٧٧٢–١٨٤٠م، ج١،ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، ١٩٨٦م)، ص٢٤٧؛ حسين مجيب المصري:معجم الدولة العثمانية , ط١,دار الثقافة للنشر، (القاهرة,٢٠٠٤)، ص٧٨.

(٢) اليوزباشي (بالتركية الحديثة: Yüzbaşı) أو الأوزباشي هي رتبة عسكرية عثمانية تركية مستخدمة حتى الآن في تركيا، وكانت، وهي تعادل رتبة نقيب حاليًا، والكلمة عثمانية مأخوذة من الجيش العثماني، مركّبة من لفظين هما "يوز" أي رقم "مائة"، و"باشي" أي "رأس/رئيس"، والمعنى "رئيس مائة" أي أنه رئيس على مائة جندي. خليل علي مراد: العراق في العهد العثماني الثاني ، المصدر السابق، ص١٤١.

(٣) يوسف جميل نعيسة: مجتمع مدينة دمشق, المصدر السابق ، ص ص ٢٤٧–٢٤٩.



واليمين وعدم الهروب من المعارك وبعد الدعاء يُقلد شارة الدلي الخاصة وهو نوع معين من غطاء الرأس يسمى " دلي قالبقي Deli Kalpagi " وبما أن مهام الدلي كانت أصعب وأخطر من باقي القوات الخاصة، بسبب تقدمها في المعارك، فإن رواتبهم كانت أيضاً أعلى من أجر القوات الخاصة الأخرى، حيث بلغت في القرن السابع عشر من ١٢ إلى ١٥ أقجه يومياً " أي ما بين ٣٦٠ و ٤٥٠ أقجه شهرياً، في حين مر بنا أن اللوند يمنح ٢،٥ غرش شهرياً أو ما يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ أقجه فقط باعتبار سعر القرش يتراوح بين ١٠٠ و ١٢٠ أقجه[١] تقريباً[٢].

٣ . المغاربة:

وهم من القوات المرتزقة المنتشرة في بلاد الشام، وصلوا إليها خلال فترات متقطعة من مناطق شمال إفريقيا، وكان زعيمهم يُدعى شيخ المشايخ، وشاع استخدامهم كمرتزقة من قبل حكام البلاد وأمراء البلاد المحليين، ولاسيَّما في مناطق عكا وصفد شمال فلسطين، وكان نشاطهم يتركز في بلاد الشام ومصر، كان المغاربة من أقطار ومدن عدة فكان منهم الفاسيون والجزائريون والسوسيون والتوانسة والطرابلسيون والدراوة والمراكشيون، وعمل المغاربة المقيمون في بلاد الشام حراساً في الخانات والحارات والأسواق، ومراقبين في البساتين والحقول المجاورة لمدينة دمشق، وكان لكل فئة منهم شيخ، وكان ثمة شيخ مشايخ لهم جميعاً مسؤول أمام السلطات العثمانية عن سلوك أفراد طوائفهم، وخضع العسكريون من المغاربة لآغا المغاربة، ويعتقد أن المغاربة أقاموا في دمشق بغية المجاورة وطلب العلم أو التجارة أو إيجاد

---

(١) الأقجة: عملة نقدية تم سكها في عهد السلطان أورخان (١٣٢٦-١٣٦٠م) ، وهي أول عملة عثمانية تُضرب من الفضة بقيمتها ووزنها وأسلوبها حتى عهد السلطان محمد الفاتح، وكان وزنه الا يزيد عن ربع مثقال من الفضة النقية ٩٠٪ لكن قيمتها تدهورت بعد ذلك حتى عهد السلطان سليم الأول، وزاد تراجعها في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ – ١٥٩٥م).للمزيد ينظر: عبدالعزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية١٨٦٤-١٩١٤، تقدم أحمد عزت عبدالكريم، ط١، دار المعارف ، (مصر، ١٩٦٩م)، ص١٨١.

(2) Abulkadir Özcan، Deli، TDV İslam Ansiklopedisi، (İstanbul، 2009) 9. cildinde، s s. 132–135.



عمل لهم مهما كان متواضعاً، أما عملهم كطائفة عسكرية وهذا الاهم، فقد برزوا كطائفة عسكرية في القرن السابع عشر و الثامن عشر (١).

أما تنظيم العسكر المغاربة فقد كان معظمهم من المشاة وقليل منهم من الفرسان، لم يكن لدى أحدهم سوى بندقية صدئة وخنجر وحقيبة جلدية بداخلها قميص وسروال وقبعة حمراء ونعال، أما راتب أحد هؤلاء فكان خمسة قروش في الشهر، وتحمل مصاريف طعامهم على الوالي بالنسبة للمشاة، أما بالنسبة للفرسان، فقد كان راتب كل منهم ضعف راتب جندي المشاة، وكان تصنيفهم على طريقة التتار القديمة، وكانت المجموعة منهم عشرة رجال ونادرًا ما كانت كاملة، وبقيادة أغا، كان الأغا المسؤول عن صرف الرواتب يحاول عدم إكمال المجموعة، لأنه كان يتقاضى مرتبات عشرة جند، وكان الرؤساء المسؤولون يغضون الطرف عن هذا المال المختلس بهذه الطريقة، لأنه يصب في مصلحتهم وكان الجندي منهم يعوض ذلك سالبا ونهبا وسرقة من الاهالي(٢).

٤ . اللاوند:

اللوند أو اللاوند (Lund) هي: كلمة تركية تعني في الأصل شخصًا كسولاً أو آفاقاً أو شخصاً شقيا، وهم من الجند المرتزقة المحليين الذين انتشروا في بلاد الشام استخدمتهم الدولة العثمانية في أسطولها قبل الاستغناء عن خدماتها خلال القرن السادس عشر انتقلوا إِلى بلاد الشام وشكلوا العديد من فرق المرتزقة الَّتي عرضت خدمتها القتالية على ولاة وأمراء البلاد المحليين لقاء المال، قائدهم الأعلى الملقب بـ "زوربا باشي اللاوندية" (٣).

(١) يوسف جميل نعيسة: مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين ١٧٧٢-١٨٤٠م، ج١، المصدر السابق، ص ص ٢٤٩-٢٥١.

(٢) يوسف جميل نعيسة: مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين ١٧٧٢-١٨٤٠م، ج١، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٣) خليل علي مراد، العراق في العهد العثماني الثاني (١٦٣٨-١٧٥٠م)، المصدر السابق، ص١٣٧.



كان للاوند نظام خاص أيضًا تم تقسيمهم إِلى أقسام، كل منها يعرف بـ "البيرق" ، تراوح عدد أعضائه ما بين ٥٠–٦٠ فرداً، ولكل بيرق قائد اعالى يشرف عليه، و يتراسهم البلوك (١).

اتسم حكم المولاة في هذه المُدَّة بالقوة أو الضعف، بما يتوافق مع قوة هؤلاء الولاة والحالات المعروضة عليهم، وبشكل أَساسي انسجاما مع نشاط الإدارة في اسطنبول. ولعل أعظم التطورات الَّتي حدثت في دمشق خلال هذه المُدَّة، تحول الجيش الإنكشاري فيها من جيش أغلب أفراده من أصل رومي إِلى جيش أصبح معظم أفراده من أصول محلية، أو من المقيمين في دمشق، ولكن ليس بالضرورة، في هذه المُدَّة من أصل دمشقي، أرسل السلطان العثماني فرمانًا في تموز ١٥٧٧م إِلى والي الشام، وأمره بمنع غير الأروام من الالتحاق بالجيش الإنكشاري في دمشق، هذا الفرمان لم يكن له تأثير فعلي، حيث زاد المحليين بين الإنكشاريين، وبالتالي زادت علاقة الإنكشارية بالسكان المحليين، وارتبطت مصالحهم بهم سلباً وإيجاباً(٢).

رابعا– بروز الأسر الحاكمة المحلية في بلاد الشام:

إن تاريخ السلطات المحلية في بلاد الشام في العهد العثماني هو تاريخ عدد من العائلات القوية الَّتي ظهرت في مناطق عديدة، على أَساس قدرتها على لعب دور الوساطة هذا بين الهيئة الحاكمة من جهة، و المجتمع من جهة اخرى. وقد تم تأكيد هذا الدور وترسيخه في سياق الاعتماد على مبدأ الالتزام في تحصيل الضرائب، وهو المبدأ الذي حل محل مبدأ الخدمة العسكرية في نظام الَّتيمار يحتاج تعريف، فكانت العائلات الحاكمة في بلاد الشام مسؤولة عن إدارة أَراضي الاتزام وحفظ الامن و الاستقرار فيها لقاء القيام ببعض الواجبات الَّتي فرضتها السلطة المركزية و اهماه هي إرسال المستحقات

(١) المصدر نفسه، ص١٣٨.

(٢) عبدالكريم رافق: بلاد الشام ومصر من فتح العثماني إلى حملة نابليون بونابارت ١٥١٦–١٧٩٨، ط٢، المكتبة والوثائق التعليمية، (دمشق، ١٩٦٨م)، ص ص١٨٦–١٨٨.



المالية من عائدات أَراضي الالتزام و الَّتي تسمى بالمال الميري وكذلك إِرسال قوات عسكرية للدولة تكون بكامل جهوزيتها وقت الحاجة اليها خاصة في الحروب و اخماد الفتن(١) .

ومنذ أَواخر القرن السادس عشر بدات هذه العائلات بالتنافس بينها على مناطق النفوذ الاقطاعي وقد انسحب هذا الصراع ليشمل الولاة ممثلي السلطة الحاكمة الذين تدخلوا اما لكبح اطماع هذه العائلات او لتوسيع دائرة نفوذهم على حساب الولايات الاخرى مستغلين فترة انشغال الدولة في حروبها الخارجية لذا انقسمت بلاد الشام خلال هذه المُدَّة إِلى فرقتين احداها تمثل الدولة وسلطتها و الاخرى تمثل القوى الطامحة لتوسيع سلطتها وتحقيق مكاسب سياسية(٢) .

(١) وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثماني في بلاد الشام، ط٢، معهد الإنماء العربي، (بيروت، ١٩٨٨م)، ص٦٠.

(٢) المصدر نفسه,ص٦٢.



الخاتمة

– لم يحاول العثمانيون منذ سيطرتهم على بلاد الشام أَحداث اي تغير في بنية النظام الاداري للبلاد حتى منتصف القرن السابع عشر.

– كان من اهم اسباب اهمال العثمانيين إدارة بلاد الشام هو انشغالهم بالحروب المستمرة على الجبهات الغربية و الشرقية للدولة .

– اعتمد العثمانيون في إدارة بلاد الشام على النمط الاداري الذي كان معمول به مذ العهد المملوكي في البلاد.

– اكتفت الدولة العثمانية بولاء الاسر و العصبيات الحاكمة في بلاد الشام ولم تحاول التدخل بشكل مباشر في إدارة البلاد ولعل السبب في ذلك يعود إِلى انها كانت قد امنت ولاء هذه الَّتي الاسر الَّتي دخلت في طاعة السلطة العثمانية بشكل سلمي .

– حاولت الدولة العثمانية ربط بلاد الشام بالسلطة المركزية في استانبول ليس بانتزاع ولاء الاسر و العصبيات الحاكمة فيها فقط بل عن طريق ضمان إرسال واردات تلك المناطق بشكل دوري لها تلك الواردات الَّتي كانت بامس الحاجة لها بسبب النفقات العسكرية الكبيرة الَّتي كانت تمول حروبه المستمرة

– تيجة لإهمال إدارة بلاد الشام انتشرت الفوضى العسكرية و الَّتي تمثلت بتعدد التشكيلات القتالية هناك فانتشرت عدة انواع من الجند المرتزقة الَّتي لعبت ادوار مختلفة في خدمة بعض الطامعين في السلطة .

– على الرغم من الاضطرابات السياسية و العسكرية في بلاد الشام فئنها لم تؤثر بذال القدر على مركزها الاقتصادي وربما كان لموقعها الجغرافي على السواحل الشرقية للبحر المتوسط وكونها نقطة اتصال مهمة تربط البحر بالطرق التجارية الواصلة إلى الاسواق الشرقية في آسيا الوسطى و الشرقية ابلغ الاثر في ذلك. – ادرك العثمانيون خطورة الأَوضاع في بلاد الشام فنصرفوا منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى تنظيم شؤنها و استحداث مراكز إداريَّة جديدة فيها خاصة في المناطق الجبلية لتراقب الأَوضاع هناك وتشرف على سير الإدارة بالشكل الذي يضمن ولائها للسلطة.